تنديد فلسطيني بالتصعيد العسكري الاسرائيلي:

ناشطون عرب يعدون ملفاً لإزالة (الجدار) ووقف بناء المستوطنات

■ ،، عمان/غزة/وكالات الأنباء/

أكدت ندوة حولة جدار الفصل الذي تقيمه اسرائيل في الضفة الغربية ضرورة إعداد سجل فلسطيني للاضرار الناشئة عن الجدار تمهيدا لمطالبة اسرائيل بتعويض الفلسطينيين المتضررين إلى حين إزالة الجدار طبقا لقرار محكمة العدل الدولية.

وطالب مشاركان بارزان في الندوة التي نظمتها جمعية «نساء من أجل القدس» في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية «كونا» أمس السلطة الفلسطينية بالمبادرة إلى «إعداد سجل بجميع الاضرار التي يسببها الجدار للشعب الفلسطيني» داعيا إلى «ضرورة تنظيم حملات إعلامية وسياسية على المستوى العربي والعالمي لحشد التأييد للزام اسرائيل بتنفيذ قرار المحكمة الدولية.

وقال مدير عام «المركز الاردني لابحاث وحوارات السياسات الوطنية» والوزير السابق طاهر كنعان: إن قرار المحكمة الدولية وهي أعلى هيئة قضائية في العالم في ٩ يوليو ٢٠٠٤م قد أعاد النظر في جميع أسس القضية الفلسطينية منذ عهد الانتداب البريطاني وصولا إلى خطة خارطة الطريق، ويشكل مرجعية مهمة وأساسية لقضية فلسطين.

وأشار في هذا الاطار إلى تأكيد القرار الدولي عدم شرعية المستوطنات الاسرائيلية القائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، مشددا على أهمية القرار لجهة نفيه المبرر الاسرائيلي لإقامة الجدار، وإقراره بأحقية المقاومة وتجريد سلطات الاحتلال من ادعاءاتها حول دفاعها عن نفسها، في مواجهة الشعب الفلسطيني المدافع عن حقوقه وأرضه، ودعا كنعان الذي كان وزير شؤون الأرض المحتلة ووزير التخطيط ونائبا لرئيس الوزراء الأردني لشؤون التنمية إلى الأخذ بقرار المحكمة الدولية «لأنه يقطع بأن الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية هي أراض محتلة إضافة إلى كونه المرجعية الأم للحقوق الفلسطينية، ولشروط السلام العادل والشامل بدلا من المرجعيات الفاشلة ابتداء من القرار ٢٤٢ مرورا باتفاقيات اوسلو لسنة ١٩٩٣م بين اسرائيل والفلسطينيين، وانتهاء بخارطة الطريق.

وكانت اللجنة الرباعية الدولية المكونة من الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الاوروبي وروسيا قد أعدت خارطة الطريق سنة ٢٠٠٣م، إلا أن الخطة لم تنطلق بسبب المراوغات الاسرائيلية.

يذكر أن قرار محكمة العدل الدولية يطالب اسرائيل بوقف بناء الجدار العازل باعتباره مخالفا للقانون الدولي، ويدعوها إلى هدمه وتعريض الفلسطينيين عن الأضرار التي لحقت بهم بسببه وتبع صدور القرار تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تضم ١٩١ دولة في يوليو ٢٠٠٤م بغالبية ١٥٠ صوتا على قرار يطالب اسرائيل باحترام قرار محكمة العدل الدولية، ردا على إعلان رئيس وزراء اسرائيل ارئيل شارون رفض حكومته الالتزام بتنفيذ قرار المحكمة الدولي.

من جانبه طالب خبير القانون الدولي أنيس القاسم السلطة الوطنية الفلسطينية بإعداد سجل فلسطيني يحصي الأضرار الاقتصادية والاجتماعية والصحية الناشئة عن جدار الفصل العنصري، لمطالبة اسرائيل بتعويض المتضررين أفرادا وجماعات، مؤكدا أهمية اتخاذ هذه الخطوة من جانب السلطة الفلسطينية باعتبارها الجهة المسؤولة والموجودة على الأرض في الضفة الغربية.

وقال القاسم وهو عضو هيئة محكمة العدل الدولية في قضية الجدار العازل: إن السجل الفلسطيني يجب أن يكون على غرار السجل الدولي الذي تعتزم الأمم المتحدة إعداده في هذا الصدد، مشيرا إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان قدم في شهر يناير الماضي للجمعية العامة للمنظمة الدولية تصوره لانشاء سجل خاص يحصر الأضرار التي لحقت بالفلسطينيين جراء بناء الجدار.

وأوضح القاسم الذي عمل في سلك المحاماة فترة طويلة في دولة الكويت: إن إعداد السجل الفلسطيني سيكون عملية معقدة وبحاجة إلى خبراء متخصصين ويجب أن يكون نظيرا للسجل الدولي المنتظر.

ولاحظ أن على واضعي السجل الفلسطيني «ارشاد واضعي السجل الدولي إلى المتضررين من الجدار أفرادا وجماعات وتحديد نوعيات الأضرار وتقدير قيمة التعويضات، لمطالبة اسرائيل بدفعها طبقا لقرار المحكمة الدولية الذي يلزم اسرائيل بذلك، مشيرا إلى «ان سجل التعويضات سيبقى مفتوحا إلى أن يتم انهاء قضية الجدار».

من جهة أخرى، نددت حركة تحرير فلسطين «فتح» إحدى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية أمس بشدة بالتصعيد العسكري الاسرائيلي الذي شهدته الأراضي الفلسطينية المحتلة، ووصفته «بالغاشم وغير المبرر».

وأعربت «فتح» في بيان عن استنكارها لقيام قوات الاحتلال الاسرائيلي المتمركزة في محيط مستوطنة «نافيه ديكاليم» بإطلاق قذيفة دبابة قرب مدرسة بشمال مخيم خان يونس فجر أمس لم يؤد إلى وقوع خسائر بشرية.

كما استنكرت قصف منازل المواطنين في مخيم خان يونس وحي الأمل بغربي المدينة بالرشاشات الثقيلة، وتحليق طائرات حربية في أجواء المدينة.

ونديد بعمل غادر قام به أحد المستوطنين اليهود من مستوطنة «حاجاي» بجنوب مدينة الخليل على منزل عائلة فلسطينية في المدينة، حيث القى قنبلة أدى انفجارها إلى إصابة الطفلة ميادة فنونة «١٢ عاما» بتهتك شديد في الفكين والكتف، وجروح بليغة في الرأس وكسر في الجمجمة.

وفي سياق متصل، استنكرت حركة «فتح» خطة اسرائيل لتوسيع النشاط الاستيطاني في غور الاردن، واعتبرت في بيانها المذكور تصريحات وزير الزراعة الاسرائيلي بهذ الشأن ردا سياسيا على المطالب بايقاف الاستيطان وتفكيك المستوطنات.

ولاحظت أن الإعلان عن هذه الخطة يأتي بعد زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس للمنطقة، مما يؤكد أن حكومة شارون تضرب بعرض الحائط التفاهمات والاتفاقات بين الطرفين.

واتهمت الحركة حكومة شارون «بالمضي قدما في مخططاتها العدوانية والتوسعية ومصادرة الاراضي الفلسطينية، وفرض سياسة الأمر الواقع على الأرض، والتهرب من التزامات قمة شرم الشيخ وخطة خارطة الطريق.

وطالبت حركة «فتح» مجلس الأمن الدولي واللجنة الرباعية بالتدخل العاجل لوضع حد لهذا التصعيد العسكري الاسرائيلي والتوسع الاستيطاني.

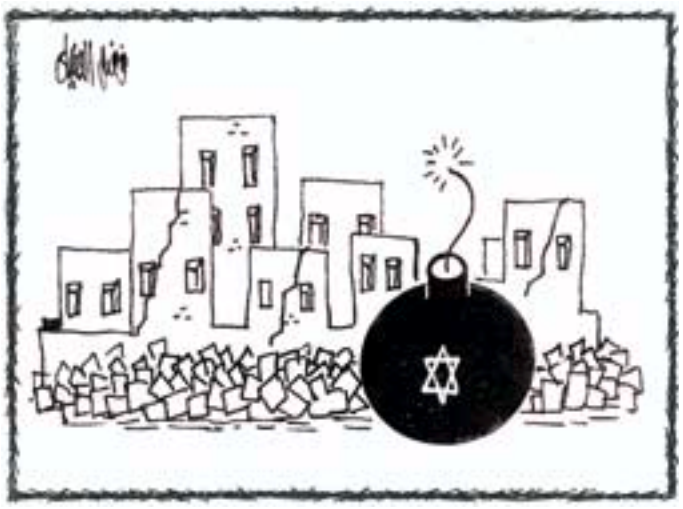

لجنة مراجعة الدستور ترفع المسودة النهائية إلى البشير

مجلس رئاسي من ثلاثة وحكومة سودانية من ٣٠ وزيرا

■ الخرطوم/وكالات:

رفعت مفوضية المراجعة الدستورية امس الأحد مسودة دستور البلاد الجديد للرئيس عمر البشير لعرضها على برلماني الحكومة والحركة الشعبية.

وأعرب البشير في تصريح له عن سعادته بهذا الحدث، ووصف مسودة الدستور الجديد بانها وثيقة حصلت على إجماع غير مسبوق لم يتحقق منذ استقلال السودان قبل خمسين عاما.

وتمنى البشير مشاركة القوى السياسية الأخرى التي قاطعت أعمال كتابة الدستور، في إشارة إلى حزب الأمة بقيادة الصادق المهدي والمؤتمر الشعبي بزعامة حسن الترابي اللذين شكلا جبهة معارضة مع عدد من الأحزاب الصغيرة.

وينتظر أن يرفع الرئيس السوداني إلى المجلس الوطني، البرلمان، مسودة الدستور لإجازتها، كما ترفع أيضا لمجلس التحرير التابع للحركة الشعبية للغرض نفسه. ومن غير المتوقع إجراء تعديلات على المسودة من أي من الطرفين على أن تتم إجازتها قبل التاسع من يوليو القادم موعد سريان الدستور الجديد الذي سيحكم فترة انتقالية مدتها ست سنوات يجري في نهايتها استفتاء تقرير المصير لجنوب السودان.

وسيجري تعيين حكومة جديدة وفق الدستور تبدأ بتشكيل مجلس رئاسي من ثلاثة أشخاص هم الرئيس الحالي عمر البشير رئيسا وزعيم الجيش الشعبي جون قرنق نائبا أول وعلي عثمان طه، النائب الأول الحالي، نائبا ثانيا.

ويجري تشكيل الحكومة المركزية من ٣٠ وزيرا و٣٤ وزير دولة وفق نسبة حددها اتفاق السلام بـ ٥٢٪ للمؤتمر الوطني الحاكم، و٢٨٪ للحركة الشعبية، و١٤٪ للقوى السياسية الشمالية الأخرى، و٦٪ للقوى الجنوبية الأخرى.

وقالت تقارير إعلامية في القاهرة امس انه تم الاتفاق بالنسبة لتوزيع اختصاصات نائبي رئيس الجمهورية على سلطات محددة منها انه عند غياب الرئيس فان النائب الثاني يصبح قائدا أعلى بالنيابة للقوات المسلحة. واضافت أن حزب المؤتمر الوطني الحاكم سيحتفظ بمنصب وزير الدفاع بينما سيكون منصب وزير الخارجية من نصيب الحركة الشعبية ومرشح له حتى الآن القيادي الجنوبي وليم دبنج أما الوزير الحالي الدكتور مصطفى اسماعيل الذي يشغل المنصب منذ ثماني سنوات فإنه مرشح لاحد ثلاثة مناصب هي مستشار سياسي للرئيس أو رئيس لوفد السودان في الامم المتحدة أو سفير السودان بمصر كما يكون مندوبا دائما لبلاده بجامعة الدول العربية .

الاردن :تعديل وزاري مرتقب في حكومة بدران لنيل ثقة البرلمان

عمان صرح مصدر اردني مسؤول لوكالة الصحافة الفرنسية امس ان رئيس الوزراء عدنان بدران سيقوم بتعديل على حكومته من المتوقع ان يضمن له الحصول على ثقة مجلس النواب .

واوضح المصدر ان التطور الاهم سيكون عودة وزير البلاط الحالي مروان المعشر الى الفريق الحكومي ليشغل منصب نائب رئيس الوزراء حيث ستكون مهمته الاساسية تسريع وتيرة الاصلاحات.

وكان المعشر قد عين وزيرا للبلاط الملكي في ابريل الماضي مع تشكيل حكومة بدران كما يقود المعشر فريق الاجندة الوطنية منذ عدة اشهر الذي يمثل كافة قطاعات المجتمع والمكلف بالتخطيط للاصلاحات في المملكة .

واضاف المصدر نفسه ان خمسة وزراء على الاقل سيغادرون الحكومة بالاضافة الى وزير المالية المثير للجدل باسم عوض الله والذي قدم استقالته في الخامس عشر من الشهر الحالي بعد ان كان محط انتقادات شديدة من مجلس النواب .

من جهته التقى الملك عبدالله الثاني جميع الاطياف السياسية في البرلمان ، كما أجرى رئيس الوزراء مشاورات مع الكتل النيابية استعدادا لاجراء تعديله الوزاري . وقد شكلت حكومة بدران الاصلاحية في السابع من ابريل والتعديل الوزاري المرتقب قبل جلسة الثقة بعد شهرين من تشكيل الحكومة سيكون سابقة في التاريخ السياسي في البلاد .

وكان الملك عبدالله أكد مرارا أن الاصلاحات أولوية للاردن وأوصى فريق الأجندة الوطنية بتقديم دراسة معمقة للسنوات العشر القادمة بحلول سبتمبر المقبل . وكانت حكومة الاكاديمي بدران ٦٩ عاما واجهت مقاومة شديدة من داخل البرلمان بسبب مشاركة عوض الله والفريق الاقتصادي الذي كان يقوده في الحكومة.

واستقالة عوض الله المثير للجدل والمقرب من الملك والادارة الامريكية مهدت الطريق لحوار بين السلطتين التنفيذية والتشريعية حول تعديل وزاري . وكان عوض الله قد خرج من حكومة فيصل الفايز السابقة إلا أنه عاد وبقوة بعد شهرين إلى حكومة بدران.

وقد اعتبر العاهل الاردني استقالة عوض الله انها تنازل وطالب رئيس الوزراء بتعيين اشخاص اكفاء معطيا بذلك الضوء الاخضر بإجراء التعديل الوزاري .

٣٥ قتيلا في ٣ عمليات انتحارية في الموصل.. ورامسفيلد يقر بعقد لقاءات بين الأمريكيين وقيادات للمقاومة

□ .. بغداد/ وكالات

شهد العراق أمس الاحد يوما داميا جديدا حيث تعرضت الشرطة والجيش لهجمات عدة في انحاء مختلفة من البلاد في حين جرى الحديث عن لقاءات عقدها مسؤولون امريكيون مع بعض قادة المقاومة.

وحصل لقاءان في يونيو بين قادة بعض حركات المقاومة العراقية - وبينهم عناصر من أنصار السنة المرتبطة بتنظيم القاعدة - وممثلين امريكيين في شمال بغداد بحسب صحيفة صانداي تايمز البريطانية نقلا عن مصادر عراقية شاركت في المحادثات.

وفي حين اقر وزير الدفاع الامريكي دونالد رامسفيلد أمس الاحد بعقد لقاءات مع المقاومين في العراق بمبادرة من الولايات المتحدة، نفت مجموعة "جيش أنصار السنة" في بيان على الانترنت أمس الاحد بشكل قاطع ان يكون أي من ممثليها التقى ممثلين عن الادارة الامريكية واكدت تصميمها على مواصلة المقاومة.

وعلى صعيد أعمال العنف، قضى ٣٥ شخصا في ثلاث عمليات انتحارية استهدفت قوات الامن العراقية في منطقة الموصل. وكانت العملية الأكثر دموية وقعت أمام معسكر كسك على بعد ٧٠ كلم شمال الموصل حيث قتل ١٥ عراقيا على الاقل واصيب سبعة آخرون بجروح عندما فجر انتحاري نفسه أمس الاحد في طابور يصطف فيه عمال بانتظار الدخول إلى معسكر للجيش العراقي شمال غرب الموصل.

وفي كركوك، أعلنت مصادر في الشرطة العراقية والجيش الامريكي أن سبعة عراقيين بينهم ثلاثة من أفراد الشرطة وثلاثة جنود امريكيين جرحوا أمس الاحد في خمس عمليات تفجير استهدفت دوريات للشرطة العراقية والجيش الامريكي ونفذت احداها بكلب "مفخخ".

من ناحية ثانية قال بيان عسكري إن جنديا أمريكيا قتل واصيب اثنان آخران في انفجار عبوة ناسفة في العاصمة العراقية بغداد أمس الأحد.

وتأتي أعمال العنف هذه في حين نبه الرئيس الامريكي جورج بوش السبت إلى أن مهمة الجيش الامريكي في العراق "شاقة" وتوقع "معارك شرسة" في الاشهر المقبلة.

وكان استبعد الجمعة أي فكرة لإعلان جدول زمني لسحب القوات الامريكية كما يطالب نواب امريكيون من الغالبية الجمهورية والمعارضة الديموقراطية.

من جهة أخرى ذكرت صحيفة "صانداي تايمز" أمس الاحد أن لقاءين عقدا خلال الشهر الجاري بين قادة بعض حركات المقاومة العراقية وممثلين امريكيين قرب بلد شمال بغداد.

وقالت الصحيفة نقلا عن مصدرين عراقيين شاركا في اللقاءين ان الاجتماعين اللذين عقدا أولهما في الثالث من يونيو تلاه اجتماع ثان بعد حوالي عشرة أيام، جريا بين أربعة ممثلين امريكيين وقادة عدد من الحركات المتمردة من بينها جماعة انصار السنة.

واضافت ان أيا من اعضاء جماعة الزرقاوي لم يشارك في هذين اللقاءين.

وأقر وزير الدفاع الامريكي دونالد رامسفلد أمس الاحد بعقد لقاءات مع المتمردين في العراق بدفع من الولايات المتحدة.

وقال رامسفلد الذي كان يرد على اسئلة شبكة فوكس الامريكية للتلفزة "اننا نسهل من وقت لآخر" مثل هذه اللقاءات التي رفض الكشف متى ومع من تمت.

وقالت الصنداي تايمز انه خلال المحادثات، التي ضمت وزيرا عراقيا سابقا وزعماء قبائل بارزين، التقت مجموعة صغيرة من قادة المقاومة وجها لوجه مع أربعة مسؤولين أمريكيين.

خطر الطائفية يهدد وحدة العراق بعد عام من نقل السيادة

■ بغداد/ وكالات/

بعد عام كامل على نقل السيادة إلى العراقيين ومغادرة الحاكم الأمريكي بول بريمر موقعه ما زال العراق مسرحا للعنف فيما تزداد الانقسامات الطائفية والعرقية.

ولعل مؤشر التفاؤل الوحيد يبقى مشاركة ثمانية ملايين و٥٠٠ الف عراقي في الانتخابات التاريخية التي جرت في الثلاثين من يناير الماضي فيما يبدو أن العملية السياسية تتجه في مسارها كما أن العراق لم يعد ذلك البلد المعزول كما في السنوات العشر الأخيرة من نظام الحكم السابق

وتقيم بغداد حاليا علاقات دبلوماسية مع أكثر من أربعين دولة بينما اعترف المجتمع الدولي عبر قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ بنقل السيادة إلى العراقيين وأعطى بذلك شرعية دولية لوجود القوات الاجنبية في العراق.

ويرى السياسي المخضرم عدنان الباجة جي المرشح السابق لرئاسة العراق الذي لم تجر لائحته للانتخابات التشريعية أي مقعد في البرلمان الجديد ان الانقسامات باتت معلنة أكثر من الماضي والحياة باتت أقسى والوضع الأمني إلى مزيد من التدهور.

ويعتبر الباجة جي أن الانتخابات قسمت العراقيين بين الشيعة والأكراد الذين صوتوا بكثافة من جهة وبين العرب السنة الذين قاطعوا الانتخابات من جهة أخرى وتهمش بالتالي دورهم السياسي. ويقول مع الأسف فإن الاعتبارات الطائفية والمذهبية والعشائرية هي التي انتصرت في الانتخابات الأخيرة.

لكن الباجه جي نفسه يرى على الرغم من ذلك انه يمكن تجاوز الانقسامات إذا ما جرى التعامل مع السنة العرب الذين يفترض ان يشاركوا في صياغة الدستور على انهم شركاء حقيقيون وإذا ما كانت الانتخابات العامة المقررة في ديسمبر المقبل مفتوحة للجميع.

لكن العام المنصرم شهد موجة من الهجمات الدامية ضد الشيعة وتزايدا مقلقا في عمليات تصفية الحسابات بين الشيعة والسنة.

وفي هذا الإطار يعترف الشيخ حازم الاعرجي وهو من أنصار رجل الدين الشيعي الشاب مقتدى الصدر عندما اغادر الحي الذي أعيش فيه انزع عمامتي السوداء.

وتشير أرقام موقع بريطاني مستقل على الشبكة الدولية للمعلومات أن عشرة آلاف مدني على الأقل قتلوا في هجمات شهدتها البلاد منذ نقل السيادة في ٢٨ يونيو ٢٠٠٤م.

ويقول الشيخ الاعرجي: نحن بين المطرقة والسندان.. بين الاحتلال والمتمردين.

ويرى الاعرجي الذي اعتقل تسعة أشهر في سجن يشرف عليه الأمريكيون ان السلطة الحقيقية في يد الامريكيين الذين ينشرون مائة وأربعين الف جندي اضافة إلى المستشارين والدبلوماسيين والمتعهدين في أنحاء العراق.

ويعتبر رجل الدين الشيعي أن السبيل الوحيد للخروج من هذه الحلقة المفرغة هو وضع جدول زمني لانسحاب القوات الاجنبية وهو ما رفضه الرئيس الأمريكي جورج بوش الجمعة أثناء استقباله رئيس الحكومة العراقية إبراهيم الجعفري والمباشرة بحوار جاد مع المجموعات المستعدة لإلقاء السلاح.

أما نائب وزير الخارجية حامد البياتي فيري من جانبه ان المشكلة هي أن المجموعات المسلحة في العراق خلاف للمجموعات المسلحة في العالم. ليس لها أي برنامج سياسي وليس لها قادة يمكن النقاش معهم.

وقد تحدث رئيس الحكومة الحالي إبراهيم الجعفري والرئيس السابق إياد علاوي عن فتح حوار مع المجموعات المسلحة التي تتخلى عن العنف لكن المحللين يرون أن هذا العرض لم يحقق أي نجاح بسبب المعارضة الأمريكية القوية.

وما زالت المعاقل السنية كمحافظات الأنبا ونينوى وصلاح الدين ساحات قتال على الرغم من الهجوم الكبير الذي تعرضت له مدينة الفلوجة في نوفمبر ٢٠٠٤م.

ويعتبر الباجه جي ان من المبكر إصدار حكم بشأن حكومة الجعفري التي تسلمت السلطة في مايو الماضي.. لكنه يحذر من استمرار عمليات تصفية الحسابات التي يمكن ان تفضي إلى مزيد من الانقسامات.

ويتحدث العديد من أعضاء حكومة الجعفري التي يسيطر عليها الشيعة بإلحاح عن ضرورة تطهير المؤسسات الحكومية من جميع العناصر المرتبطة بالنظام السابق الذين أتى بهم علاوي.

لكن دبلوماسيا غربيا لم يشأ الكشف عن هويته اعتبر أن العراق